

Analytical Study of Agricultural Investment and Measuring the Impact of Export Growth the Flow of Foreign Direct Investment in Egypt

Gehan M. E.

Agricultural Economics Researches Institute



دراسة تحليلية للاستثمار الزراعي وقياس أثر نمو الصادرات علي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر

جيهان محمد العفيفي

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

المخلص

تعتبر الاستثمارات مفتاح التنمية الاقتصادية للدول النامية والتي تعاني من ضعف الاستثمارات المحلية وبالتالي تلجأ لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي. تتمثل مشكلة البحث في ضعف الاستثمارات المحلية والاجنبية في مصر كسبب رئيسي لضعف مدخراتها الوطنية مما ادى الى ضعف معدلات النمو الاقتصادي. يهدف البحث الي تهيئ الدراسة الي التعرف علي دور الاستثمارات الزراعية في تنمية القطاع الزراعي المصري وقياس اثر نمو الصادرات الكلية علي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر. ودراسة تطور قيمة الاستثمارات الزراعية في مصر تبين انها بلغت نحو 6.52 مليار جنيه تمثل نحو 5.8% من الاستثمارات القومية والبالغه حوالي 137.2 مليار جنيه كمتوسط للفترة (2000/2001-2018/2017). وقد بلغت قيمة الاستثمارات الزراعية في القطاع الخاص نحو 4.01 مليار جنيه كمتوسط لفترة الدراسة تمثل نحو 60.7% من قيمة متوسط الاستثمارات الزراعية. ودراسة تطور قيمة الناتج المحلي الزراعي في مصر تبين انها تزايدت خلال فترة الدراسة من نحو 49.72 مليار جنيه عام 2001/2000 إلى حوالي 227.96 مليار جنيه عام 2018/2017 وبنسبة زيادة بلغت حوالي 178.3% عما كانت عليه عام 2001/2000، وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الزراعي في القطاع العام والقطاع الخاص نحو 0.069، 104.96 مليار جنيه لكل منهما علي الترتيب كمتوسط لفترة الدراسة تمثل نحو 0.07%، 99.93% من قيمة الناتج المحلي الزراعي. الأمر الذي يؤكد علي ان الناتج المحلي الزراعي يعتمد علي القطاع الخاص. وفيما يختص بمعدل الاستثمار الزراعي فقد قدر بنحو 0.07 كمتوسط للفترة (2000/2001-2018/2017). ومنه يتبين أن معدل الاستثمار الزراعي أقل من الواحد الصحيح مما يشير الي كفاءة الاستثمار القومي والزراعي في مصر خلال فترة الدراسة وذلك لانخفاض قيمة الاستثمارات اللازمة لزيادة الناتج المحلي بوحدة واحدة. وقد العائد علي الاستثمار الزراعي بنحو 17.48 كمتوسط لفترة الدراسة، وبذلك فهو أكبر من الواحد الصحيح مما يشير الي كفاءة الاستثمار الزراعي في مصر، وذلك لارتفاع قيمة الوحدة المتولدة من الناتج المحلي عن الإنفاق الاستثماري. ودراسة معامل التوطن تبين انه قدر بنحو 0.41 كمتوسط لفترة الدراسة، ومنه يتبين أن معامل التوطن كان أقل من الواحد الصحيح مما يشير الي كفاءة الاستثمار الزراعي في مصر. ويتقدير دالة مرونة الإحلال الثابتة (CES) تبين منها أن مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل أعلى من مرونة الإنتاج بالنسبة للاستثمارات أي أن الإنتاج يعتمد علي عنصر العمل حيث تزداد أهمية عنصر العمل في زيادة الإنتاج مقارنة بالاستثمارات، حيث ينصف القطاع الزراعي بالكثافة العمالية، كما أن مؤشر عوائد السعة بلغ حوالي 5.86 أي أن الإنتاج الزراعي يتميز بتزايد عوائد السعة، وأن معامل التوزيع بلغ حوالي 0.017 أي أن دور الاستثمارات ضئيل للغاية في الحصول علي الناتج الزراعي مما يستوجب زيادة دوره بتشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية، كما يتبين أيضاً أن معامل الإحلال بلغ حوالي 0.19 حيث تدني إحلال الاستثمارات محل العمل بسبب انخفاض الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة. ويتقدير النموذج المقترح المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر تبين أن تزايد الناتج المحلي الاجمالي بمقدار مليار جنيه يؤدي الي تزايد مقداره نحو 0.05 مليار جنيه في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، كما ان تزايد معدل نمو الصادرات مقداره نحو 1٪ يؤدي إلى تزايد مقداره نحو 0.21 مليار جنيه في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، وان نسبة الأضرار الي الناتج المحلي الاجمالي مقداره نحو 1٪ يؤدي إلى تزايد مقداره نحو 132.07 مليار جنيه في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر. في حين ان تزايد نسبة التضخم الي الناتج المحلي الاجمالي مقداره نحو 1٪ يؤدي إلى تناقص مقداره نحو 414.52 مليار جنيه في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، وان تزايد نسبة الاتفاق الحكومي الي الناتج المحلي الاجمالي مقداره نحو 1٪ يؤدي إلى تناقص مقداره نحو 7.33 مليار جنيه في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر. وتقييم اداء الاقتصاد الوطني لقياس قدرته علي جذب الاستثمارات من عدمه من خلال التعرف علي معدل نمو الصادرات المصرية قد أخذت قيمة الصادرات المصرية اتجاهها عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بمعدل نمو سنوي قدر بنحو 9.50% من متوسط قيمة الصادرات خلال فترة الدراسة، وهذا ما يشير الي انه يمكن حدوث تنوع في مجالات النشاط الاقتصادي المصري. ومن خلال حجم الدين الداخلي فقد أخذ اتجاهها عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بمعدل نمو سنوي قدر بنحو 9.98% من متوسط حجم الدين الداخلي خلال فترة الدراسة. وهذا يشير الي ان الاقتصاد المصري يواجه تحديات كبيرة لتوفير الاموال اللازمة لسداد الديون وتحسين المناخ الاستثماري.

مقدمة

تلعب الاستثمارات دوراً هاماً في تمويل برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة لاقتصاديات كل من الدول النامية والمتقدمة علي السواء. كما تعتبر الاستثمارات مفتاح التنمية الاقتصادية للدول النامية والتي تعاني من ضعف الاستثمارات المحلية وبالتالي تلجأ لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

ويمكن القول ان إستراتيجية التنمية الزراعيه في مصر 2030 تهدف إلى تشجيع زيادة معدلات نمو الإستثمارات الزراعيه، وهذا يؤدي إلى زيادة الأنشطة الإستثمارية عن طريق إضافة مشروعات إنتاجية جديدة تعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية داخل البنيان الإقتصادي القومي.

المشكلة البحثية:

تتمثل مشكلة البحث في ضعف الاستثمارات المحلية والاجنبية في مصر كسبب رئيسي لضعف مدخراتها الوطنية مما ادى الى ضعف معدلات النمو الاقتصادي.

كذلك الوضع في القطاع الزراعي حيث علي الرغم من أنه يحظى بالعديد من المقومات التي تشجع علي الاستثمار إلا أنه يعاني من تدني الاستثمارات الموجهة إليه، حيث قدرت الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي بحوالي 6.52 مليار جنيه⁽¹⁰⁾ تمثل نحو 5.8% من إجمالي الاستثمارات الكلية والبالغه حوالي 137.27 مليار جنيه كمتوسط للفترة (2000/2001-2018/2017)، وهذه النسبة المنخفضة لا تتناسب وأهمية هذا القطاع مما يعكس سلباً علي معدلات التنمية الزراعيه، فضلاً عن تدني الاستثمارات الاجنبية أيضاً حيث بلغت حوالي 40.40 مليار جنيه تمثل نحو 26.78% من إجمالي الاستثمارات الكلية كمتوسط لنفس الفترة. الأمر الذي يستلزم توفير الاستثمارات بصفة عامة والاستثمارات الزراعيه بصفة خاصة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والزراعيه، وتحسين المناخ الاستثماري لاستقطاب وتشجيع الاستثمارات الاجنبية في مصر.

الهدف البحثي:

يهدف البحث إلي التعرف علي دور الاستثمارات الزراعية في تنمية القطاع الزراعي المصري وقياس اثر نمو الصادرات الكلية علي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك من خلال دراسة الأهداف التالية:

- 1- دراسة تطور الاستثمارات القومية والزراعيه بالقطاعين العام والخاص في مصر.
- 2- دراسة تطور الناتج المحلي الاجمالي والزراعي بالقطاعين العام والخاص في مصر.
- 3- تطور عدد العمالة القومية والزراعيه بالقطاعين العام والخاص في مصر.
- 4- قياس كفاءة الاستثمار القومي والزراعي في مصر.
- 5- تقدير العلاقة بين الاستثمار الزراعي والناتج الزراعي المصري خلال فترة الدراسة (2000/2001-2018/2017).
- 6- قياس اثر نمو الصادرات الكلية علي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.
- 7- تقييم اداء الاقتصاد الوطني لقياس قدرته علي جذب الاستثمارات من عدمه.

الطريقة البحثية

استند البحث علي منهجية التحليل الاقتصادي الوصفي، كما تناول البحث تقدير بعض المؤشرات الخاصة بقياس كفاءة الاستثمار الزراعي مثل معدل الاستثمار، العائد علي الاستثمار، مضاعف الاستثمار، معامل التوزيع الرأسمالي، الرزم القياسي لتحيز الاستثمار الحكومي (معامل التوطن)، وأساليب تحليل الانحدار لتقدير كل من الاتجاه الزمني العام ودالة مرونة الإحلال الثابتة.

وقد أعتد البحث علي بعض مصادر البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة والتي تصدرها الجهات ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث مثل وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، البنك الأهلي

2018/2017 بنسبة تمثل نحو 56.1% من قيمة إجمالي الاستثمارات القومية الحقيقية، وقد بلغت قيمة الاستثمارات القومية الحقيقية في القطاع العام حوالي 63.83 مليار جنيه كمتوسط لفترة الدراسة.

أما فيما يتعلق بقيمة الاستثمارات القومية الحقيقية في القطاع الخاص فقد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 29.09 مليار جنيه عام 2001/2000 بنسبة تمثل نحو 50.7% من قيمة إجمالي الاستثمارات القومية الحقيقية، وحد أعلى بلغ حوالي 144.81 مليار جنيه عام 2018/2017 بنسبة تمثل نحو 43.9% من قيمة إجمالي الاستثمارات القومية الحقيقية، وقد بلغت قيمة الاستثمارات القومية الحقيقية في القطاع الخاص حوالي 73.44 مليار جنيه كمتوسط لفترة الدراسة.

2- الاستثمارات الزراعية الحقيقية بالقطاعين العام والخاص:

بدراسة تطور قيمة الاستثمارات الزراعية الحقيقية في مصر تبين أنها اتسمت بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة حيث بلغ حدّها الأدنى حوالي 2.82 مليار جنيه في عام 2012/2011 تمثل نحو 2.2% من قيمة إجمالي الاستثمارات القومية الحقيقية لنفس العام، في حين بلغ حدّها الأقصى حوالي 11.30 مليار جنيه في عام 2018/2017 تمثل حوالي 3.4% من قيمة إجمالي الاستثمارات القومية لنفس العام، وبنسبة زيادة تمثل نحو 301% عن قيمة حدّها الأدنى، وقد بلغت قيمة الاستثمارات الزراعية الحقيقية في مصر حوالي 6.52 مليار جنيه كمتوسط لفترة الدراسة تمثل نحو 5.8% من قيمة إجمالي الاستثمارات القومية الحقيقية في متوسط نفس الفترة.

جدول 1. تطور الاستثمارات القومية والزراعية بالقطاعين العام والخاص في مصر بالأسعار الحقيقية* خلال الفترة (2000/2001-2017/2018) (القيمة: بالمليارات جنيه)

البيان السنة	الاستثمارات القومية الحقيقية		الاستثمارات الزراعية الحقيقية		% الاستثمارات الزراعية من القومية
	القطاع العام	%	القطاع الخاص	%	
2000/2001	28328.0	49.3	29087.4	50.7	12.9
2001/2002	34240.7	52.8	30574.5	47.2	14.2
2002/2003	35563.1	50.6	34726.0	49.4	9.4
2003/2004	44832.1	53.4	39176.3	46.6	9.5
2004/2005	44534.9	51.9	41311.0	48.1	7.7
2005/2006	44583.1	42.7	59838.5	57.3	6.9
2006/2007	49021.6	37.4	82179.3	62.6	5.0
2007/2008	54616.0	35.3	100062.0	64.7	4.0
2008/2009	65084.0	51.6	61124.2	48.4	3.5
2009/2010	71295.0	45.3	85982.6	54.7	2.9
2010/2011	137908.7	38.2	85295.7	61.8	3.0
2011/2012	129169.7	37.6	80589.2	62.4	2.2
2012/2013	123776.7	39.7	74647.6	60.3	3.5
2013/2014	131363.4	41.7	76619.3	58.3	4.4
2014/2015	158531.7	44.3	88321.1	55.7	4.0
2015/2016	192270.2	42.0	114740.4	58.0	4.2
2016/2017	231670.7	58.5	96154.1	41.5	3.4
2017/2018	330035.7	56.1	144805.5	43.9	3.4
متوسط الفترة	63828.8	46.0	73442.7	54.0	5.8

* وفقاً للرقم القياسي للأسعار (سنة الأساس 2004/2005).

المصدر: حسب وجمعت من:

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقارير المتابعة السنوية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، أعداد متفرقة.

كمتوسط لفترة الدراسة تمثل نحو 60.7% من قيمة متوسط الاستثمارات الزراعية الحقيقية.

ثانياً: تطور الناتج المحلي الإجمالي والزراعي الحقيقي بالقطاعين العام والخاص في مصر:

يتبين من الجدول رقم (2) أن قيمة الناتج الزراعي الحقيقي بلغت حوالي 105.02 مليار جنيه تمثل نحو 13.5% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبالغه حوالي 830.65 مليار جنيه كمتوسط لفترة (2018/2017-2001/2000).

1- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالقطاعين العام والخاص:

تشير بيانات جدول رقم (2) الي أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تزايدت خلال الفترة (2018/2017-2001/2000) من نحو 320.18 مليار جنيه عام 2001/2000 إلى حوالي 1983.48 مليار جنيه عام 2018/2017 وبنسبة زيادة تمثل نحو 519.69% عما كانت عليه عام 2001/2000، وقد تبين من الجدول المذكور أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في القطاع العام والقطاع الخاص بلغت حوالي 363.91 ، 466.74 مليار جنيه كمتوسط لفترة الدراسة تمثل نحو 40% ، 60% لكل منهما علي

المصري والبنك الدولي هذا بالإضافة الي بعض المواقع على شبكة المعلومات الدولية.

النتائج و المناقشات

أولاً: تطور الاستثمارات القومية والزراعية الحقيقية بالقطاعين العام والخاص في مصر:

يتبين من الجدول رقم (1) ان الاستثمارات الزراعية الحقيقية بلغت حوالي 6.52 مليار جنيه تمثل نحو 5.8% من الاستثمارات القومية الحقيقية والبالغه حوالي 137.27 مليار جنيه كمتوسط للفترة (2001/2000-2018/2017).

1- الاستثمارات القومية الحقيقية بالقطاعين العام والخاص:

تشير بيانات جدول رقم (1) الي أن قيمة إجمالي الاستثمارات القومية بالأسعار الحقيقية خلال الفترة (2018/2017-2001/2000) تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 57.42 مليار جنيه عام 2001/2000 وحد أعلى بلغ حوالي 330.04 مليار جنيه عام 2018/2017 وبنسبة زيادة تمثل نحو 474.78% عما كانت عليه عام 2001/2000.

وبدراسة تطور قيمة الاستثمارات القومية الحقيقية موزعة بين القطاعين العام والخاص، فقد تبين من الجدول السابق ان قيمة الاستثمارات القومية الحقيقية في القطاع العام تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 28.33 مليار جنيه عام 2001/2000 بنسبة تمثل نحو 49.3% من قيمة إجمالي الاستثمارات القومية، وحد أعلى بلغ حوالي 185.23 مليار جنيه عام

ثالثاً: تطور عدد العمالة القومية والزراعية بالقطاعين العام والخاص في مصر:

يبين من الجدول رقم (3) ان عدد العمالة الزراعية بلغت نحو 5.508 مليون عامل تمثل نحو 26.80% من عدد العمالة القومية والبالغه حوالي 20.64 مليون عامل كمتوسط للفترة (2001/2000-2018/2017).

1- تطور العمالة القومية:
تشير بيانات جدول رقم (3) الي أن عدد العمالة القومية تزايدت خلال الفترة (2001/2000-2018/2017) من حوالي 17.300 مليون عامل عام 2001/2000 إلى حوالي 26.100 مليون عامل عام 2018/2017. وينسبة زيادة تمثل نحو 50.87 % عما كانت عليه عام 2001/2000.

الترتيب من قيمة الناتج المحلي الاجمالي. وهذا يعكس اهمية دور القطاع الخاص في مكون الناتج المحلي الاجمالي.

2- الناتج المحلي الزراعي الحقيقي بالقطاعين العام والخاص:
بدراسة تطور قيمة الناتج المحلي الزراعي الحقيقي في مصر تبين انها تزايدت خلال فترة الدراسة من حوالي 49.72 مليار جنيه عام 2001/2000 إلى حوالي 227.96 مليار جنيه عام 2018/2017. وبنسبة زيادة تمثل نحو 178.3% عما كانت عليه عام 2001/2000، وقد تبين من الجدول السابق ان قيمة الناتج المحلي الزراعي الحقيقي في القطاع العام والقطاع الخاص بلغت حوالي 0.069، 104.96 مليار جنيه لكل منهما علي الترتيب كمتوسط لفترة الدراسة تمثل نحو 0.07%، 99.93% من قيمة الناتج المحلي الزراعي. الأمر الذي يؤكد علي ان الناتج المحلي الزراعي يعتمد علي القطاع الخاص.

جدول 2. تطور الانتاج المحلي الاجمالي والزراعي بالقطاعي العام والخاص في مصر بالأسعار الحقيقية* خلال الفترة (2000/2001-2017/2018) (القيمة: بالمليون جنيه)

البيان السنة	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي			الناتج المحلي الزراعي الحقيقي			% الناتج الزراعي من المحلي
	القطاع العام	%	القطاع الخاص	القطاع العام	%	القطاع الخاص	
2000/2001	320176.8	34.3	109793.4	194.9	0.39	49529.7	15.5
2001/2002	319262.5	31.2	99599.9	52.3	0.09	55985.5	17.6
2002/2003	403157.6	36.8	148242.2	53.0	0.08	65817.5	16.3
2003/2004	481861.0	37.8	181923.0	55.4	0.08	73072.3	15.2
2004/2005	450793.0	38.3	172588.6	47.7	0.07	66961.2	14.9
2005/2006	524309.0	39.7	208213.2	12.2	0.02	73757.4	14.1
2006/2007	599989.0	38.7	232102.0	15.9	0.02	84404.0	14.1
2007/2008	663024.7	39.1	259358.7	16.4	0.02	87661.0	13.2
2008/2009	636398.9	38.1	242770.9	15.7	0.02	86709.4	13.6
2009/2010	780590.0	37.3	291115.2	19.3	0.02	109186.6	14.0
2010/2011	788624.7	37.7	297702.7	20.0	0.02	114464.8	14.5
2011/2012	899289.2	35.5	319670.4	66.4	0.07	99033.4	11.0
2012/2013	986069.6	35.7	351776.3	74.4	0.07	107378.4	10.9
2013/2014	1092960.5	36.2	395477.8	84.1	0.07	119585.4	10.9
2014/2015	1174869.3	34.0	399251.5	95.1	0.07	132189.6	11.3
2015/2016	1311084.0	30.9	405390.5	115.3	0.07	156274.1	11.9
2016/2017	1535812.5	69.0	1059886.8	129.3	0.07	179393.0	11.7
2017/2018	1983477.3	69.3	1375523.4	166.5	0.07	227796.0	11.5
متوسط الفترة	830652.8	40.0	363910.4	105024.1	0.07	104955.5	13.5

* وفقاً للرقم القياسي للأسعار (سنة الأساس 2004/2005).

المصدر: حسب وجمعت من:

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقارير المتابعة السنوية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، أعداد متفرقة.

2- تطور العمالة الزراعية بالقطاعين العام والخاص:
بدراسة تطور عدد العمالة الزراعية في مصر تبين انها تذبذبت خلال فترة الدراسة بين حد ادنى بلغ نحو 4.800 مليون عامل عام 2014/2013 إلى حوالي 6.580 مليون عامل عام 2018/2017، وقد تبين علي ان غالبية العمالة الزراعية تعتمد علي القطاع الخاص.

من نفس الجدول ان عدد العمالة الزراعية في القطاعين العام والخاص بلغت نحو 0.313، 5.196 مليون عامل كمتوسط لفترة الدراسة تمثل نحو 5.80% ، 94.20% لكل منهما علي الترتيب من عدد العمالة القومية. الأمر الذي يؤكد

جدول 3. تطور عدد العمالة القومية والزراعية بالقطاعي العام والخاص في مصر خلال الفترة (2000/2001-2017/2018) (العدد: بالآلاف عامل)

البيان السنة	العمالة القومية			العمالة الزراعية		
	العمالة القومية	%	القطاع الخاص	القطاع العام	%	القطاع الخاص
2000/2001	17300	92.07	4530	390	7.93	4530
2001/2002	17400	92.35	4590	380	7.65	4590
2002/2003	17700	92.63	4650	370	7.37	4650
2003/2004	17700	92.91	4720	360	7.09	4720
2004/2005	18100	93.22	4810	350	6.78	4810
2005/2006	18500	93.32	4890	350	6.68	4890
2006/2007	19000	93.62	4990	340	6.38	4990
2007/2008	19500	93.92	5100	330	6.08	5100
2008/2009	20100	93.70	5060	340	6.30	5060
2009/2010	20800	94.18	5180	320	5.82	5180
2010/2011	20900	94.39	5380	320	5.61	5380
2011/2012	21400	94.64	5470	310	5.36	5470
2012/2013	21700	94.86	5540	300	5.14	5540
2013/2014	22000	94.17	4520	280	5.83	4520
2014/2015	23500	95.52	5540	260	4.48	5540
2015/2016	24200	96.45	5980	220	3.55	5980
2016/2017	25700	96.88	6200	200	3.13	6200
2017/2018*	26100	96.81	6370	210	3.19	6370
متوسط الفترة	20644	94.20	5196	313	5.80	5196

*تقديرى.

المصدر: حسب وجمعت من: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقارير المتابعة السنوية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، أعداد متفرقة.

كما يبين الجدول السابق أن العائد علي الاستثمار القومي تراوح بين حد اعلي قدر بنحو 8.32 في عام 2014/2013، وحد ادني قدر بحوالي 4.29 في عام 2008/2007، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 5.94 خلال فترة الدراسة، وفيما يختص بالعائد علي الاستثمار الزراعي فقد تراوح بين حد اعلي قدر بنحو 35.15 عام 2012/2011، وحد ادني بلغ حوالي 6.08 عام 2002/2001، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 17.48 خلال فترة الدراسة. ومنه يتبين أن العائد علي الاستثمار القومي والزراعي كان أكبر من الواحد الصحيح مما يشير إلي كفاءة الاستثمار القومي والزراعي في مصر، وذلك لارتفاع قيمة الوحدة المتولدة من الناتج المحلي عن الإنفاق الاستثماري.

3- مضاعف الاستثمار:

وهو يوضح مقدار التغير في قيمة الناتج المتولد من تغير الاستثمار بوحدة واحدة ويشير انخفاض قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح إلي عدم كفاءة الاستثمار بينما زيادة قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح يشير إلي كفاءة الاستثمار، أما إذا كانت قيمة هذا المعيار سالبة فهذا يعني أن الاستثمار في السنة المحسوبة كان أقل من الاستثمار في السنة السابقة لها مع زيادة الناتج المحلي في السنة المحسوبة عن السنة السابقة لها، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية⁽⁸⁾:

مضاعف الاستثمار = التغير في الناتج المحلي ÷ التغير في الاستثمار
ولتقدير مضاعف الاستثمار الزراعي يتم قسمة التغير في الناتج الزراعي علي التغير في الاستثمار الزراعي.

كما يبين الجدول السابق أن مضاعف الاستثمار القومي تراوح بين حد اعلي قدر بنحو 15.33 في عام 2003/2002، وحد ادني قدر بحوالي 16.91- في عام 2005/2004، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 1.25 خلال فترة الدراسة، وفيما يختص بمضاعف الاستثمار الزراعي فقد تراوح بين حد اعلي قدر بنحو 123.93 عام 2010/2009، وحد ادني بلغ حوالي 83.33- عام 2017/2016، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 5.77 خلال فترة الدراسة. ومنه يتبين أن متوسط مضاعف كل من الاستثمار القومي والاستثمار الزراعي كان أكبر من الواحد الصحيح مما يشير إلي كفاءة الاستثمار القومي والزراعي في مصر كمتوسط للفترة (2001/2000-2017/2016).

رابعاً: قياس كفاءة الاستثمار القومي والزراعي في مصر:

يمكن تعريف الاستثمار الزراعي علي أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلي الطاقات الإنتاجية الموجودة بالقطاع الزراعي، وتتوقف هذه الإضافة علي مدى ما يحققه الاستثمار الزراعي من كفاءة، ويتضمن هذا الجزء قياس كفاءة الاستثمار القومي والزراعي في مصر وذلك من خلال مجموعة من المعايير التالية:

1- معدل الاستثمار:

وهو يوضح حجم الاستثمار اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي ويشير انخفاض قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح إلي كفاءة الاستثمار بينما زيادة قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح يشير إلي عدم كفاءة الاستثمار، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية⁽⁶⁾:

معدل الاستثمار = إجمالي الاستثمار ÷ إجمالي الناتج المحلي

ولتقدير معدل الاستثمار الزراعي يتم قسمة إجمالي الاستثمار الزراعي علي إجمالي الناتج الزراعي.

وبتطبيق معدل الاستثمار خلال الفترة (2000/2001-2017/2016) والموضح بالجدول رقم (4) تبين أنه تراوح بين حد اعلي قدر بنحو 0.23 في عام 2008/2007، وحد ادني قدر بحوالي 0.12 في عام 2014/2013، وبمتوسط سنوي قدر بنحو 0.17 خلال فترة الدراسة، وفيما يتعلق بمعدل الاستثمار الزراعي فقد تراوح بين حد اعلي قدر بنحو 0.16 عام 2002/2001، وحد ادني بلغ حوالي 0.03 عام 2012/2011، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 0.07 خلال فترة الدراسة. ووفقاً لذلك يتبين أن معدل الاستثمار القومي والزراعي أقل من الواحد الصحيح مما يشير إلي كفاءة الاستثمار القومي والزراعي في مصر خلال فترة الدراسة وذلك لانخفاض قيمة الاستثمارات اللازمة لزيادة الناتج المحلي بوحدة واحدة.

2- العائد علي الاستثمار (إنتاجية الاستثمار):

وهو يوضح قيمة الناتج المتولد من وحدة واحدة من الاستثمار حيث يعبر عن كفاءة الاستثمار، ويشير انخفاض قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح إلي عدم كفاءة الاستثمار في هذا القطاع بينما زيادة قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح يشير إلي كفاءة الاستثمار، وهو عبارة عن معكوس معدل الاستثمار، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية⁽⁵⁾:

العائد علي الاستثمار = إجمالي الناتج المحلي ÷ إجمالي الاستثمار

ولتقدير العائد علي الاستثمار الزراعي يتم قسمة إجمالي الناتج الزراعي علي إجمالي الاستثمار الزراعي.

جدول رقم 4. معايير كفاءة الاستثمار القومي والزراعي في مصر خلال الفترة (2000/2001-2017/2016)

البيان السنة	علي المستوى القومي			علي مستوى القطاع الزراعي			معامل التوطن
	معدل الاستثمار	العائد علي الاستثمار	مضاعف الاستثمار	معدل الاستثمار الزراعي	العائد علي الاستثمار الزراعي	مضاعف الاستثمار الزراعي	
2000/2001	0.18	5.58	--	0.15	6.72	--	0.83
2001/2002	0.20	4.93	-0.12	0.16	6.08	3.49	0.81
2002/2003	0.17	5.74	15.33	0.10	9.97	-3.78	0.58
2003/2004	0.17	5.74	5.74	0.11	9.16	5.29	0.63
2004/2005	0.19	5.25	-16.91	0.10	10.15	4.44	0.52
2005/2006	0.20	5.02	3.96	0.10	10.17	10.35	0.49
2006/2007	0.22	4.57	2.83	0.08	12.83	-15.74	0.35
2007/2008	0.23	4.29	2.68	0.07	14.01	-10.10	0.30
2008/2009	0.20	5.04	0.94	0.05	19.74	0.51	0.26
2009/2010	0.20	4.96	4.64	0.04	23.87	123.93	0.21
2010/2011	0.17	5.72	-0.41	0.04	27.83	-11.46	0.21
2011/2012	0.14	6.96	-12.66	0.03	35.15	11.88	0.20
2012/2013	0.13	7.97	-16.09	0.04	25.02	5.66	0.32
2013/2014	0.12	8.32	14.09	0.05	20.77	8.33	0.40
2014/2015	0.13	7.41	3.01	0.05	20.76	20.65	0.35
2015/2016	0.15	6.82	4.04	0.05	19.34	14.05	0.35
2016/2017	0.15	6.63	5.70	0.04	22.99	-83.33	0.29
2017/2018	0.17	6.01	4.55	0.05	20.17	13.87	0.30
متوسط الفترة	0.17	5.94	1.25	0.07	17.48	5.77	0.41

المصدر: جمعت وحسبت من الجداول ارقام (1)، (2)، (3) بالبحث.

4- معامل التكتيف الرأسمالي:

وهو يوضح مقدار النسبة بين الاستثمار وعدد العمال ويشير انخفاض قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح إلي كثافة استخدام العمال بينما ارتفاع قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح يشير إلي كثافة استخدام رأس المال، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية⁽⁷⁾:

معامل التكتيف الرأسمالي = إجمالي الاستثمار ÷ عدد العمال

ولتقدير معامل التكتيف الرأسمالي الزراعي يتم قسمة إجمالي الاستثمار الزراعي علي عدد العمالة الزراعية.

وحتى يمكن تقدير الدالة فإنه يتم صياغتها علي النحو التالي:

$$\ln q = a + B_1 \ln K + B_2 \ln L + B_3 [\ln K - \ln L]^2$$

وبعد تقدير الدالة إذ تبين من خلال اختبار المعنوية لمعامل المتغير $[\ln K - \ln L]^2$ أن المعامل غير معنوي إحصائياً فإن الدالة بعد حذف هذا المتغير تصبح كالتالي:

$$\ln q = a + B_1 \ln K + B_2 \ln L$$

هذا وقد تم تقدير دالة مرونة الإحلال الثابتة (CES) والموضحة بالجدول رقم (5) والتي تبين منها أن مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل أعلى من مرونة الإنتاج بالنسبة للاستثمارات أي أن الإنتاج يعتمد علي عنصر العمل حيث تزداد أهمية عنصر العمل في زيادة الإنتاج مقارنة بالاستثمارات، حيث يتصف القطاع الزراعي بالكثافة العمالية، كما أن مؤشر عوائد السعة بلغ حوالي 5.86 أي أن الإنتاج الزراعي يتميز بتزايد عوائد السعة، وأن معامل التوزيع بلغ حوالي 0.017 أي أن دور الاستثمارات ضئيل للغاية في الحصول علي الناتج الزراعي مما يستوجب زيادة دوره بتشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية، كما يتبين أيضاً أن معامل الإحلال بلغ حوالي 0.19 حيث تدني إحلال الاستثمارات محل العمل بسبب انخفاض الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة.

سادساً: أثر نمو الصادرات الكلية علي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر:

تعتبر الصادرات القوة المحركة للنمو الاقتصادي، وذلك لان الاستثمار الاجنبي يتجه الي القطاع الانتاجي الذي يكون فيه العائد الحدي اعلي مقارنة بسائر القطاعات الانتاجية الاخرى. وايضا تشجيع الصادرات يؤدي الي الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الاكثر انتاجية، وبذلك فان تشجيع الصادرات يعمل علي فتح اسواق جديدة للمنتجات الوطنية وهذا يؤدي الي الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير.

ويتناول هذا الجزء دراسة وتحليل للعوامل المؤثرة علي الاستثمار الاجنبي المباشر إستناداً الي محورين يتناول الاول منهما التعرف علي مفهوم تدفق الاستثمار الاجنبي وانواعه وتطوره خلال الفترة (2000/2001-2017/2018)، بينما يتناول الثاني قياس العوامل المؤثرة علي الاستثمار الاجنبي المباشر وتحليلها وهذه العوامل هي (الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات، التضخم، الانفاق الحكومي، والادخار) من خلال توصيف النموذج القياسي المقترح لقياس هذه العوامل وتطبيقه خلال فترة الدراسة.

جدول 5. دالة مرونة الإحلال الثابتة والمؤشرات الاقتصادية لها في مصر خلال الفترة (2000/2001-2017/2018)

(R ²)	F	الدالة
0.77	15.16**	$\ln q = -28 + 0.41 \ln K + 5.035 \ln L - 0.788 (\ln K - \ln L)^2$ (2.35)* (3.42)** (-4.13)**
المؤشرات الاقتصادية للدالة d = 5.86 , C = 0.017 , P = 0.19		

حيث: q تشير إلي الناتج الزراعي التقديري بالمليار جنيه، K تشير إلي الاستثمارات الزراعية بالمليار جنيه، L تشير إلي العمالة الزراعية بالمليون عامل، ln تشير إلي اللوغاريتم الطبيعي، d تشير إلي عوائد السعة، C تشير إلي معامل التوزيع، P تشير إلي معامل الإحلال.
() الأرقام الموجودة بين الأقواس أسفل معاملات الإحلال تشير إلي قيم (t) المحسوبة.
** معنوي عند مستوى 0.01. * معنوي عند مستوى 0.05.
المصدر: جمعت وحسبت من:

- 1- وزارة التخطيط، تقارير المتابعة السنوية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، أعداد متفرقة.
- 2- البنك الاهلي المصري، إدارة البحوث، النشرة الاقتصادية، القاهرة، أعداد متفرقة.

- 1- مفهوم تدفق الاستثمار الاجنبي وانواعه:
أ- مفهوم تدفق الاستثمار الاجنبي: هو مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الاموال الاستثمارية الي الدول المضيفة لتعظيم الارباح وتحقيق المنافع المرجوه من اقامة مشاريع مختلفة في تلك الدول.
ب- أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر: هناك انواع عديدة للاستثمار الاجنبي المباشر ويمكن سردها علي النحو التالي:
- الاستثمار المشترك: وهو استثمار يشترك فيه طرفان او اكثر في دولتين مختلفتين بصفة دائمة، وبعد هذا النوع الاكثر شيوعا للتدفق النقدي.
- استثمار ممتلك بالكامل للشركات الاجنبية: وهو من الانواع الاكثر تفضيلا للشركات، اذ يضمن سيطرة الشركة بالكامل علي الإنتاج والتسويق ويتمثل هذا النوع في قيام الشركات بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق او اي نوع من انواع النشاط الانتاجي او الخدمي في الدول الاخرى.
- 2- مشروعات او عمليات التجميع: وهي تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الاجنبي والبلد المضيف يتم بموجبها قيام الطرف الاول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج او سلعة معينة لتجمعها بشكل منتج نهائي.
- 3- عمليات الاندماج او التملك: وهو قيام الشركات بالاندماج او شراء شركات اخري بما يعرف بالشركة القابضة او التابعة وقد ازدادت هذه العمليات بالفترة الاخيرة، واصبحت مصدرا اساسيا للاستثمار الاجنبي المباشر.
- ج- تطور الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (2000/2001-2017/2018):
يتبين من الجدول رقم (6) ان الاستثمار الاجنبي المباشر بلغ حوالي 40.40 مليار جنيه تمثل نحو 26.78% من الاستثمارات القومية والتي بلغت حوالي 137.27 مليار جنيه كمتوسط للفترة (2000/2001-2017/2018).

والزراعي في المتوسط كان أكبر من الواحد الصحيح مما يشير إلي زيادة الاستثمارات بنسبة أكبر من نسبة زيادة العمال.

5- الرقم القياسي لتحيز الاستثمار الحكومي (معامل التوطن)

وهو يوضح مدى مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للاستثمارات في هذا القطاع، ويشير انخفاض قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح إلي كفاءة الاستثمار بينما زيادة قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح يشير إلي عدم كفاءة الاستثمار، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية^{(9),(4)}:

نسبة الاستثمار الزراعي من الاستثمار الكلي

$$\text{معامل التوطن} = \text{نسبة الناتج المحلي الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي}$$

كما يبين الجدول السابق أن معامل التوطن تراوح بين حد اعلي قدر بنحو 0.83 في عام 2001/2000، وحد ادني قدر بحوالي 0.20 في عام 2012/2011، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 0.41 خلال فترة الدراسة، ووفقاً لذلك يتبين أن معامل التوطن كان أقل من الواحد الصحيح مما يشير إلي كفاءة الاستثمار الزراعي في مصر. ومن ثم فإن هذه المعايير السابق الإشارة إليها أثبتت كفاءة كل من الاستثمار القومي والزراعي في مصر خلال الفترة (2000/2001-2017/2018).

خامساً: تقدير العلاقة بين الاستثمار الزراعي والناتج الزراعي في مصر:

تم تقدير العلاقة بين الاستثمار الزراعي والناتج الزراعي في مصر عن طريق دالة مرونة الإحلال الثابتة (CES) Constant elasticity of substitution وهي دالة تسمح لمرونة الإحلال أن تختلف عن الواحد الصحيح ويمكن صياغتها كما يلي^{(9),(4)}:

$$\ln q = \ln Y + dc \ln K + d(1-c) \ln L - 0.5 Pd(1-c) [\ln K - \ln L]^2$$

حيث أن:

- q = تمثل الناتج المحلي الزراعي التقديري. K = الاستثمارات الزراعية.
- L = تمثل العمالة الزراعية. d = تمثل مؤشر عوائد السعة وتعكس مرونة الإنتاج.
- c = تمثل معامل التوزيع حيث تبين نصيب الاستثمارات من قيمة الناتج، وتتحصر قيمته بين الواحد الصحيح والصفر.
- P = تمثل معامل الإحلال وتعكس القدرة علي إحلال الاستثمار محل العمل.
- ln = اللوغاريتم الطبيعي.

جدول 6. تطور الاستثمار الاجنبي المباشر بالأسعار الحقيقية* في مصر خلال الفترة (2000/2001-2017/2018) (القيمة: بالمليون جنيه)

البيان السنه	الاستثمار الاجنبي المباشر الحقيقي	الاستثمارات القومية الحقيقية	% للاستثمار الاجنبي من الاستثمار القومي
2000/2001	15976.2	57415.4	27.8
2001/2002	29714.9	64815.2	45.8
2002/2003	39193.9	70289.1	55.8
2003/2004	73765.6	84008.4	87.8
2004/2005	70529.5	85845.9	82.2
2005/2006	72578.5	104421.6	69.5
2006/2007	69052.4	131200.9	52.6
2007/2008	63820.9	154678.1	41.3
2008/2009	35656.9	126208.2	28.3
2009/2010	56552.2	157277.6	36.0
2010/2011	22811.6	137908.7	16.5
2011/2012	12493.4	129169.7	9.7
2012/2013	11742.3	123776.7	9.5
2013/2014	14028.7	131363.4	10.7
2014/2015	15543.4	158531.7	9.8
2015/2016	25985.6	192270.2	13.5
2016/2017	37508.4	231670.7	16.2
* 2017/2018	60239.8	330035.7	18.3
متوسط الفترة	40399.7	137271.5	26.78***

* وفقاً للرقم القياسي للأسعار (سنة الأساس 2005/2004).

** تقديري.

*** متوسط هنسي.

المصدر: وزارة التخطيط، تقارير المتابعة السنوية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، اعداد متفرقة.

2- توصيف النموذج القياسي المقترح: ان توصيف النموذج يتم بتحديد العلاقة بين تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بوصفه متغيراً معتمداً على الصادرات، الناتج المحلي الاجمالي، صافي الميزان التجاري، معدل التضخم، الانفاق الحكومي، والادخار المحلي بوصفها متغيرات مفسرة بالاستناد الى منطق النظرية الاقتصادية لغرض قياس دالة الاستثمار، وقد اخذ النموذج الصيغة التالية:

$$FDI = GDP + Exg + TB/y + INF/y + GE/y + S/y$$

حيث ان:

$$FDI = \text{الاستثمار الاجنبي المباشر.}$$

$$GDP = \text{الناتج المحلي الاجمالي.}$$

$$Exg = \text{معدل نمو الصادرات.}$$

$$TB/y = \text{نسبة صافي الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي.}$$

$$INF/y = \text{نسبة التضخم الى الناتج المحلي الاجمالي.}$$

$$GE/y = \text{نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي.}$$

$$S/y = \text{نسبة الادخار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي.}$$

المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر والتي تضمنها النموذج المقترح:

- الناتج المحلي الاجمالي:

يعد الناتج المحلي الاجمالي محمداً اساسياً للشركات الاجنبية التي تبحث عن اسواق الدول المضيفة، وبذلك فالدول ذات الناتج المحلي الاجمالي الكبير تلائم العديد من الشركات الاجنبية لاستثمار اموالها، وهذا يعني وجود علاقة موجبة (Positive Relationship) بين الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر.

- معدل نمو الصادرات:

تعتبر الصادرات من محددات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين نمو الصادرات وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

- نسبة صافي الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي:

ان حالة العجز المزمع في الميزان التجاري تشير الى حاله اللاتوازن في الميزان التجاري وهذا بدوره يعيق من التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا يعكس وجود علاقة سلبية (Relationship Inverse) بين صافي الميزان التجاري وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

- نسبة التضخم الى الناتج المحلي الاجمالي:

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار ولفترة طويلة، ولمعدلات التضخم تأثير مباشر في سياسات التسعير وحجم الارباح ومن ثم حركة رأس المال وتؤثر علي تكاليف الانتاج والتي تعني بها الشركات الاجنبية، وارتفاع معدل التضخم يؤدي الي فساد المناخ الاستثماري. ويعد التضخم مؤشر علي ضعف الاقتصاد القومي، وهذا يعكس وجود علاقة سلبية بين معدل التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

- نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي:

تشير زيادة حجم الانفاق الحكومي ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي الي ان الصرف الحكومي المفرط يعيق النمو الاقتصادي، ويؤدي الي زيادة عجز الموازنة الحكومية والتي تؤدي الي زيادة الضرائب مستقبلاً فتتخلف دخول الافراد ومن ثم ينخفض الطلب علي السلع والخدمات فينخفض الادخار وينخفض الاستثمار، وهناك علاقة سلبية بين الانفاق الحكومي وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

- نسبة الادخار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي:

وفيما يتعلق بمدى تأثير الادخار المحلي علي وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، فيوجد اتجاهين الاول يشير الي وجود علاقة طردية بينهما وهو يستند علي ان زيادة الادخار المحلي يؤدي الي زيادة الاستثمار والانتاج وتوسيع حجم السوق ومن ثم زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر. أما الثاني فهو وجود علاقة سلبية فيما بينهما وهذا يعني ان قلة المدخرات المحلية تؤدي الي زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ان يكون هناك اعتماد كبير علي الاستثمار الاجنبي في انشاء المشاريع وتنشيط الاقتصاد وزيادة فرص العمل.

وتشير نتائج التحليل والموضحة بالجدول رقم (7) معنوية النموذج إحصائياً، إذ أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى المعنوية (0.01)، كما يشير معامل التحديد المعدل (R^2) إلى أن حوالي 84% من التغيرات في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ترجع إلى التغير في المتغيرات المستقلة مجتمعة في المعادلة، بفرض ثبات باقي العوامل الأخرى التي لم تتضمنها المعادلة.

ويتضح وجود علاقة موجبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وكل من الناتج المحلي الاجمالي، معدل نمو الصادرات، نسبة الادخار الي الناتج المحلي الاجمالي. في حين وجود علاقة سلبية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وكل من نسبة التضخم الي الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة الانفاق الحكومي الي الناتج المحلي الاجمالي. وبتحليل اشارات معاملات الانحدار المقدره للمتغيرات التفسيرية التي ثبت معنويتها الاحصائية تبين أنها تتفق مع المنطق الاقتصادي. وفي ضوء معادلة النموذج، ومعنوية المتغيرات التفسيرية تم التوصل إلى النتائج التالية:

إن تزايد الناتج المحلي الاجمالي بمقدار مليار جنيه يؤدي الي تزايد مقداره نحو 0.05 مليار جنيه في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، كما ان تزايد معدل نمو الصادرات مقداره نحو 1% يؤدي إلى تزايد مقداره نحو 0.21 مليار جنيه في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، وان نسبة الادخار الي الناتج المحلي الاجمالي مقداره نحو 1% يؤدي إلى تزايد مقداره نحو 132.07 مليار جنيه في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر. في حين ان تزايد نسبة التضخم الي الناتج المحلي الاجمالي مقداره نحو 1% يؤدي إلى تناقص مقداره نحو 414.52 مليار جنيه في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، وان تزايد نسبة الانفاق الحكومي الي الناتج المحلي الاجمالي مقداره نحو 1% يؤدي إلى تناقص مقداره نحو 7.33 مليار جنيه في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

جدول 7. معالم نموذج قياس أثر نمو الصادرات الكلية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (2000/2001-2017/2018)

(R ²)	F	S/y	GE/y	INF/y	TB/y	Exg	GDP	a	FDI
0.84	9.954**	132.07 (4.193)**	-7.33 (-3.983)**	-414.52 (-3.663)**	-0.02 (-0.008)	0.21 (3.034)**	0.05 (4.757)**	-109.14 (-2.396)**	

حيث: () الأرقام الموجودة بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة.

** معنوي عند مستوى 0.01. - غير معنوي.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1-وزارة التخطيط، تقارير المتابعة السنوية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، اعداد متفرقة.

2-البنك الأهلي المصري، إدارة البحوث، النشرة الاقتصادية، القاهرة، اعداد متفرقة.

الي ان الاقتصاد المصري يواجه تحديات كبيرة لتوفير الاموال اللازمة لسداد الديون وتحسين المناخ الاستثماري.

$$Y_i = 309.09 + 595.23 X_i \quad (9.38)**$$

$$R^2 = 0.85 \quad F = 88.05**$$

حيث أن Y_i : القيمة التقديرية لحجم الدين الداخلي بالاسعار الحقيقية بالمليون جنيه في السنة i .

X: الزمن $i = 1, 2, 3, 4, \dots, 18$.
(.....): الأرقام بين الأقواس هي قيم ت المحسوبة.
(**): تشير الى المعنوية عند مستوى 0.01.

- **تطور العجز في الميزان التجاري:** تبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (8) ان المتوسط السنوي للعجز في الميزان التجاري بالاسعار الحقيقية في مصر بلغ نحو 95.99 مليار جنيه⁽²⁾ خلال الفترة (2001/2000-2018/2017). وذلك بحد ادني بلغ حوالي 25.97 مليار جنيه عام 2001/2000، و حد اعلي بلغ نحو 305.29 مليار جنيه في عام 2018/2017، وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام للعجز في الميزان التجاري قد أخذ اتجاهها عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بمعدل نمو سنوي قدر بنحو 13.22% من متوسط العجز خلال فترة الدراسة. وهذا يشير الي ان الميزان التجاري المصري يعاني من عجز مزمن مما يشكل خطورة علي الاقتصاد المصري وحجم الاستثمار.

$$Y_i = 24576.37 + 12690.9 X_i \quad (8.17)**$$

$$R^2 = 0.81 \quad F = 66.82**$$

حيث أن Y_i : القيمة التقديرية لقيمة العجز في الميزان التجاري بالاسعار الحقيقية بالمليون جنيه في السنة i .

X: الزمن $i = 1, 2, 3, 4, \dots, 18$.
(.....): الأرقام بين الأقواس هي قيم ت المحسوبة.
(**): تشير الى المعنوية عند مستوى 0.01.

التوصيات

- ويوصى البحث بالتوصيات التالية:**
- 1- العمل علي زيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي من خلال وضع سياسة استثمارية مناسبة وذلك للوصول إلي المستوي المستهدف من الاستثمارات في هذا القطاع للقيام بدوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
 - 2- العمل علي إزالة المعوقات والمشاكل التي تحد من زيادة الاستثمار الزراعي في مصر حيث أوضحت الدراسة ارتفاع كفاءة الاستثمار في هذا القطاع.
 - 3- العمل علي إحلال الاستثمارات محل العمل في القطاع الزراعي بما يرفع من كفاءة الاستثمار الزراعي وبالتالي زيادة إنتاجية هذا القطاع.
 - 4- دعم الحكومة المصرية لزيادة الصادرات المصرية للعالم من خلال تسهيل وزيادة فرص مساهمة المستثمرين في المشروعات التنموية بمصر، وبذل جهود متواصلة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل زيادة الإنتاج وتوسيع قاعدة التصدير.
 - 5- العمل علي تحسين المناخ الاستثماري لاستقطاب وجذب الاستثمارات الاجنبية لزيادة قدرة الاقتصاد المصري علي مواجهة التحديات الكبيرة في توفير الاموال اللازمة لسداد الديون.

المراجع

- البنك الأهلي المصري ، إدارة البحوث ، النشرة الاقتصادية ، القاهرة، أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مركز القومي للمعلومات ، بيانات غير منشوره.
- أسماء محمد الطوخي بهلول (دكتور)، فاطمة أحمد مصطفى البطح (دكتور)، نموذج قياسي لكفاءة الاستثمار الزراعي في جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 28، العدد 3، سبتمبر 2018.
- بتول مطر عبادي (دكتور)، تطبيق نموذج المرونة الإحلالية الثابتة في الاقتصاد الاردني دراسة قياسية للمدة 1970-1997، المحور الاقتصادي — القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد (7) ، العدد (4)، 2005.

سابعاً: تقييم اداء الاقتصاد الوطني لقياس قدرته علي جذب الاستثمارات من عدمه:

يمكن التعرف علي مدي جذب الاقتصاد المصري للاستثمار من عدمه من خلال تقييم اداء الاقتصاد عن طريق تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد المصري.

السوق القدرة التنافسية للاقتصاد المصري من خلال التعرف علي معدل نمو الصادرات المصرية حيث تبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (8) ان المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الكلية بالاسعار الحقيقية في مصر بلغ نحو 760 مليون جنيه خلال الفترة (2018/2017-2001/2000). وذلك بحد ادني بلغ حوالي 132 مليون جنيه عام 2001/2000، و حد اعلي بلغ نحو 2111 مليون جنيه في عام 2018/2017، وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة الصادرات الكلية قد أخذت اتجاهها عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بمعدل نمو سنوي قدر بنحو 9.50% من متوسط قيمة الصادرات خلال فترة الدراسة، وهذا ما يشير الي انه يمكن حدوث تنوع في مجالات النشاط الاقتصادي المصري وبذل جهود متواصلة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل زيادة الانتاج وتوسيع قاعدة التصدير.

$$Y_i = 74.38 + 72.18 X_i \quad (6.53)**$$

$$R^2 = 0.73 \quad F = 42.65**$$

حيث أن Y_i : القيمة التقديرية لقيمة الصادرات الكلية الي العالم بالاسعار الحقيقية بالمليون جنيه في السنة i .

X: الزمن $i = 1, 2, 3, 4, \dots, 18$.
(.....): الأرقام بين الأقواس هي قيم ت المحسوبة
(**): تشير الى المعنوية عند مستوى 0.01.

جدول 8. حجم الدين الداخلي بالاسعار الحقيقية* في مصر خلال الفترة (2000/2001-2017/2018) (القيمة: بالمليون جنيه)

البيان السنه	قيمة الصادرات المصرية الكلية	حجم الدين الداخلي	العجز في الميزان التجاري
2000/2001	132	1484	25966
2001/2002	140	1870	29062
2002/2003	220	2283	36598
2003/2004	374	3914	28802
2004/2005	454	3870	30482
2005/2006	555	4608	47815
2006/2007	671	5013	33808
2007/2008	701	4940	47051
2008/2009	891	4215	90188
2009/2010	872	5124	82405
2010/2011	933	5350	87816
2011/2012	988	5485	96060
2012/2013	914	6343	130701
2013/2014	980	7569	127991
2014/2015	928	8630	156021
2015/2016	801	10379	198994
2016/2017	1016	11805	172726
2017/2018	2111	14466	305286
متوسط الفترة	760	5964	95987

* وفقاً للرقم القياسي للاسعار (سنة الأساس 2004/2005).

المصدر: وزارة التخطيط ، تقارير المتابعة السنوية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، أعداد متفرقة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، المركز القومي للمعلومات ، بيانات غير منشورة.

القدرة علي ادارة الاقتصاد المصري: يمكن قياس قدرة السياسة الاقتصادية للدولة علي ادارة الاقتصاد من خلال الحكم علي مدي قدرته علي جذب الاستثمار من عدمه وذلك من خلال التعرف علي حجم الدين الداخلي وقيمة العجز في الميزان التجاري .

- **تطور حجم الدين الداخلي:** تبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (8) ان المتوسط السنوي للدين الداخلي بالاسعار الحقيقية في مصر بلغ نحو 5.96 مليار جنيه خلال الفترة (2018/2017-2001/2000). وذلك بحد ادني بلغ حوالي 1.48 مليار جنيه عام 2001/2000، و حد اعلي بلغ نحو 14.47 مليار جنيه في عام 2018/2017، وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لحجم الدين الداخلي قد أخذ اتجاهها عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بمعدل نمو سنوي قدر بنحو 9.98% من متوسط حجم الدين الداخلي خلال فترة الدراسة. وهذا يشير

Gehan M. E.

محي الدين ياسين أيوب (دكتور)، تقدير دالة مرونة الإحلال الثابتة للقطاع البنكي السعودي للفترة 1980-1996، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 12، العدد 2، 1998.

وزارة التخطيط، تقارير المتابعة السنوية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، أعداد مختلفة.

<http://www.msrinternet.capmas.gov.eg/database>.

Soutar, GN., Export Instability and Concentration In Less Development Countries, Journal of Development Economics, VoL. 4, 1977.

رأفت حسن مصطفي (دكتور)، دراسة تحليلية لأثر الاستثمارات علي التنمية الزراعية في مصر، مجلة المنوفية للبحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، شبين الكوم، المجلد 38، العدد 6، الجزء الأول، ديسمبر 2013.

طلعت رزق الله النقادي (دكتور)، عماد مورييس عبد الشهيد (دكتور)، دراسة اقتصادية تحليلية لكفاءة ومحددات الاستثمار الزراعي في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 28، العدد 3، سبتمبر 2018.

محمد صلاح الدين الجندي (دكتور) وآخرون، دراسة تحليلية لهيكل الاستثمار في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 27، العدد 4، ديسمبر 2017.

محمد علي محمد شطا (دكتور)، شهنيناز عيد موسي (دكتور)، تحليل قياسي للاستثمار الفعلي والمستهدف في القطاع الزراعي المصري، مجلة المنصورة للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، المجلد 1، العدد 12، ديسمبر 2010.

Analytical Study of Agricultural Investment and Measuring the Impact of Export Growth the Flow of Foreign Direct Investment in Egypt

Gehan M. E.

Agricultural Economics Researches Institute

ABSTRACT

Investments are the key to the economic development of developing countries, which suffer from weak domestic investment and thus resort to attracting foreign direct investment to help drive economic growth. The problem of research is the weakness of domestic and foreign investments in Egypt as a major reason for the weakness of national savings, which led to weak economic growth rates. The aim of the study is to identify the role of agricultural investments in the development of the Egyptian agricultural sector and to measure the impact of total exports on the flow of foreign direct investment. A study of the development of the value of agricultural investments in Egypt showed that it amounted to about 6.52 billion pounds, representing about 5.8% of the national investments, which is about 137.2 billion pounds as an average for the period (2000/2001-2017/2018). The value of agricultural investments in the private sector amounted to LE 4.01 billion as an average of the study period, accounting for 60.7% of the average value of it. The development of agricultural GDP in Egypt showed that it increased during the study period from LE 49.72 billion in 2000/2001 to LE 227.96 billion in 2017/2018, an increase of 178.3% compared to 2000/2001. In the public sector and the private sector amounted to about 0.069, 104.96 billion pounds, respectively, as an average of the period of study representing about 0.07%, 99.93% of the value of agricultural GDP. This confirms that, the agricultural GDP depends on the private sector. With regard to the rate of agricultural investment, it was estimated at 0.07 as an average for the period (2000/2001-2017/2018). This indicates that the rate of agricultural investment is less than the correct one, which indicates the efficiency of national and agricultural investment in Egypt during the study period, because of the decrease in the value of investments needed to increase GDP in one unit. The return on agricultural investment was estimated at 17.48 as the average for the study period, thus it is greater than the correct one, which indicates the efficiency of agricultural investment in Egypt, due to the high value of the unit generated from the GDP from investment expenditure. In the study of endemic factors, it was estimated at 0.41 as the mean for the study period, and it was found that the endemic coefficient was less than the correct one, indicating the efficiency of agricultural investment in Egypt. By estimating the CES function, it was found that the elasticity of production for labor is higher than the elasticity of production for investments, production depends on the labor component. The labor component is more important in increasing production compared to investments. The agricultural sector is characterized by labor intensity. The capacity was about 5.86 the agricultural production is characterized by increased capacity returns, and the distribution coefficient was about 0.017, the role of investments is very low in obtaining agricultural output, which necessitates increasing its role by encouraging investment in agricultural projects. The estimate of the proposed model of the economic variables affecting the flow of foreign direct investment shows that the increase of GDP by one billion pounds leads to an increase of about LE 0.05 billion in the flow of foreign direct investment, and the growth rate of exports of about 1% leads to an increase of about 0.21 Billion in the flow of foreign direct investment, and the ratio of savings to GDP by about 1% leads to an increase of about 132.07 billion pounds in the flow of foreign direct investment. While the increase in the rate of inflation to GDP by about 1% leads to a decrease of about 414.52 billion pounds in the flow of foreign direct investment, and the increase in the proportion of government spending to GDP by about 1% leads to a decrease of about 7.33 billion pounds in FDI flow. In assessing the performance of the national economy to measure its ability to attract investments or not, by identifying the rate of growth of Egyptian exports, the value of Egyptian exports has taken an overall trend of statistical significance at an annual growth rate of about 9.50% of the average value of exports during the study period. The occurrence of diversification in the fields of Egyptian economic activity. As a result of the size of the internal debt, the trend has been statistically significant at an annual growth rate of 9.98% of the average internal debt during the study period. This indicates that the Egyptian economy is facing significant challenges to provide the necessary funds to repay debt and improve the investment climate. The research recommends the following recommendations: 1. To increase the investments directed towards the agricultural sector through the development of an appropriate investment policy in order to reach the target level of investments in this sector to play its role in advancing economic development. 2 - Work on removing obstacles and problems that limit the increase of agricultural investment in Egypt, where the study showed high efficiency of investment in this sector. 3 - Work to replace investments in the agricultural sector, which increases the efficiency of agricultural investment and thus increase the productivity of this sector. 4 - Supporting the Egyptian government to increase Egyptian exports to the world by facilitating and increasing the opportunities of investors to participate in development projects in Egypt and exerting continuous efforts to encourage small and medium enterprises to increase production and expand the export base. 5 - Work on improving the investment climate to attract and attract foreign investments to increase the ability of the Egyptian economy to meet the major challenges in providing the necessary funds to repay debts.